MISSION PERMANENTE DES
EMIRATS ARABES UNIS
GENÈVE

البعثة الدائمة
للإمارات العربية المتحدة
جنيف

Ref: 2/3/32 – 521
Date: 25 November 2016

The Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, and with reference to its letter No. WRGS/RB/Res32/20 dated 11 October 2016, concerning the questionnaire on "**Realizing the equal enjoyment of the right to education by every girl**", pursuant to Human Rights Council resolution 32/20, has the honour to forward herewith the response as received from the relevant authorities in the United Arab Emirates.

The Permanent Mission of the United Arab Emirates to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

Office of the High Commissioner for Human Rights

Fax: 022 917 90 08
Email: registry@ohchr.org

أسئلة الاستبيان حول تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم

١- يرجى تحديد الخطوات الملموسة التي اتخذتها الحكومة لضمان تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم ، يرجى توضيح أثر هذه الخطوات حيثما كان ذلك مناسبا.

١- منذ صدور القانون الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٧٢م بشأن إلزامية التعليم والذي فرض بموجبه الإلزامية للذكور والإناث بدءا من سن السادسة، أخذت الدولة على عاتقها نشر التعليم باعتباره حقا أساسيا من حقوق المواطنين ذكورا وإناثا دون تمييز. وقد أولى نظام التعليم في الإمارات ومنذ بداياتة اهتماما بتعليم الفتاة، وتحقق تقدم ملحوظ نحو المساواة بين الجنسين دلت عليها الإحصاءات والبيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم حيث يلاحظ تساوي نسب الإناث مع الذكور في كل من التعليم العام والتعليم الخاص، أن المؤشرات الرقمية تؤكد أن نسبة التحاق الإناث بالتعليم متساوية مع الذكور

٢- وضعت الامارات الإطار القانوني اللازم لحماية الحق في التعليم وحقوق الطفل حيث وافق المجلس الوطني الاتحادي على مشروع قانون اتحادي لتوفير إطار لحماية الطفل ومواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها مثل اتفاقية حقوق الطفل.

٣- مع صدور قرار تأنيث مدارس الحلقة الأولى عام ١٩٩٣، وتأنيث الهيئات الإدارية والتدريسية في المدارس التي تحوي الصفوف من (١-٥). ساهم هذا القرار في تحقيق المساواة في الوظائف التعليمية والإدارية في المدارس الحكومية حتى فاق عدد المعلمات الإناث على أعداد الذكور .

٤- عملت الدولة على تنويع الفرص التعليمية وفق احتياجات المتعلمين، وإتاحة الفرص للتعليم المستمر للجميع لا سيما الفتيات والاهتمام بمهارات التعلم مدى الحياة : فقامت بإدخال مادة المهارات الحياتية في المناهج ، وتضمين برامج التثقيف الصحي المدرسي ، وتنفيذ برنامج الرعاية الاجتماعية والتربوية لجميع الفئات وذلك من خلال ما تضمنته استراتيجية تطوير التعليم ٢٠١٥ - ٢٠٢١.

٥- قامت الدولة بإنشاء مؤسسات تعليمية متخصصة لتأهيل الفتيات لمتطلبات سوق العمل مثل كليات التقنية العليا للبنات.

٢- يرجى تحديد التدابير التي قد تقترحها وتنفذها الحكومة من أجل القضاء على الفوارق بين الجنسين في مجال التعليم بحلول عام ٢٠٣٠ ، وذلك بأخذ الهدف ٤ وغيره من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في الاعتبار.

أهم التدابير والجهود بذلتها دولة الامارات من اجل القضاء على الفوارق بين الجنسين في مجال التعليم بحلول عام ٢٠٣٠. مع الأخذ بعين الاعتبار الهدف ٤ من اهداف التنمية المستدامة ومقاصده:-

١- اعتمد مجلس الوزراء في عام ٢٠١٥ قرارا بإنشاء "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين" من أجل تعزيز دور المرأة الإماراتية في جميع ميادين العمل.

٢- أطلقت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات ٢٠١٥-٢٠٢١ والتي توفر إطاراً عاماً ومرجعياً وإرشادياً لكل المؤسسات الحكومية (الاتحادية والمحلية) واحد الاولويات الاستراتيجية للخطة تركز على توفير فرص التعليم والتدريب المستمر المراعية لاحتياجات المرأة بمختلف خصائصها، وفقا لمتطلبات مجتمع المعرفة،

٣-اطلق الاتحاد النسائي العام " مركز التطوير للإبداع والابتكار " كأول مركز على مستوى العالم بهدف ضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات الذكية والالكترونية ونشر التوعية الرقمية وبناء قدرات المرأة وتنمية مهاراتها في المجال التقني. ويأتي اطلاق المركز تماشيا مع رؤية الإمارات ٢٠٢١ وتوجهها نحو الابتكار والحكومة الذكية من خلال الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكارا على مستوى العالم خلال السنوات السبع المقبلة ومواكبة لأهداف التنمية المستدامة الـ١٧ لعام ٢٠٣٠. كما سيعمل المركز على تطوير البرامج والتطبيقات وإعداد الدراسات والبحوث. واهم هذه التطبيقات نظام القيد الدراسي وهو نظام الكتروني لتتبع المسيرة التعليمية للفتاة وضمان حصولها على حقها بالتعليم ومعرفة أسباب تخلفها عن التعليم والتأكد من تحقيق التوازن بين الجنسين.

٤- يتصدر قطاع التعليم في الإمارات قائمة مشاريع التنمية الاجتماعية في الميزانية المعتمدة للسنوات ٢٠١٤ – ٢٠١٦، حيث بلغت الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع ٢١% من إجمالي

الميزانية، خصصت أغلبها لتمويل برامج تحسين مستويات التعليم في كل المراحل وتأهيل خريجين مؤهلين لتلبية حاجات سوق العمل.

٣- يرجى تحديد التدابير التي تواجهها الحكومة في تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم. يرجى توضيح طبيعة هذه التحديات والتدابير المتخذة لمعالجتها. (يتناول هذا المحور المستوى الوطني)

لا يوجد هناك تحديات او عقبات حقيقة أو رئيسية تواجهها الامارات في تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم فقد استفادت الفتاة الإماراتية استفادة كبيرة من الفرص التعليمية المتعددة التي وفرتها لها الدولة، على صعيدي التعليم العام وايضا التعليم العالي، وأظهرت الفتاة قدرتها على تحمل المسؤولية، وقد انعكس هذا الامر على تعزيز فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي وعلى الفرص الوظيفية والانتاجية.

٤- من وجهة نظر الحكومة ، يرجى تحديد العقبات والعوائق التي تواجهها الفتيات على المستوى الدولي ، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم بشكل فعَال. يرجى توضيح طبيعة هذه العقبات وكيفية تجليها في الممارسات والتدابير المتخذة لإزالتها. (يتناول هذا المحور المستوى الدولي)

يتناول هذا المحور العقبات والعوائق التي تواجه الفتيات، في ما يتعلق بالوصول الى التعليم بشكل فعال على المستوى الدولى. والتدابير المتخذة لازالتها:

هناك العديد من العقبات والعوائق التي تواجه الفتيات في الوصول إلى التعليم بشكل فعال على المستوى الدولي أهمها :-

١- النقص في التمويل تعد احد العوائق الأساسية التي تواجه الفتيات، لا سيما في المناطق التي تشهد نزاعات.

٢-الاعتداءات والهجمات الإرهابية التي تتعرض لها بعض المدارس.

٣- ارتفاع كلفة التعليم والبُعد عن المدارس وانتشار ظاهرة العنف في المدارس.

٤- انخفاض مستوى التنمية وغياب الموارد المادية والبشرية وقلة التدريب المهني بالنسبة للمعلمين ونقص المرافق التعليمية.

٥- يرجى توضيح ما إذا كان للحكومة خبرة باستخدام المؤشرات النوعية والكمية للمساعدة في رصد مدى تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم. وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد المؤشرات المستخدمة والغرض من استخدامها.

١- تقوم الدولة بإجراء دراسة للمؤشرات التربوية، لتحديد درجة التغير في النظام التعليمي عبر السنوات وقياس مدى تحقيق اهدافها، في الوقت نفسه يتم اجراء مقارنات بنظم تربوية دولية وخاصة الدول المتقدمة والتي يمكن ان تشكل معيارا للنظم التربوية المثالية لمعرفة ترتيب الدولة الدولي من جهة وللتشجيع على رفع وتعزيز المؤشرات التربوية لتصل الى المستويات العالمية من جهة اخرى.

٢- تحرص وزارة التربية والتعليم بدولة الامارات العربية المتحدة على استكمال وتوفير بياناتها التعليمية، لاستيفاء المؤشرات التربوية وبشكل دقيق وشامل يعكس صورة ايجابية عن نظم التعليم في تلك الدول، وفيما يلي نموذجا لبعض المؤشرات الحديثة المتعلقة بالفتاة بالتعليم وفق معهد اليونسكو للإحصاء في الجدول التالي :

تكافؤ الفرص التعليمية حسب المراحل التعليمية

المؤشر	٢٠٠١	٢٠٠٦	٢٠١١	٢٠١٥
مؤشر التكافؤ بين الجنسين لصافي معدل الالتحاق بالمدارس. ما قبل الابتدائي	1.0	1.0	1.0	١,١
مؤشر التكافؤ بين الجنسين لصافي معدل الالتحاق بالمدارس. حلقة اولى	...	1.0	٠,٩٥	١,٠٣
مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل انتقال فعالة من الحلقة الأولى إلى الحلقة الثانية ، الثانوية	1.0	1.0	1.0	١,٠

٣- أبرزمؤشر التكافؤ بين الجنسين تساويا حيث يقترب من ١:١ في نسبة الطالبات الاناث في كل مرحلة من مراحل التعليم ، و يعزى ذلك إلى سياسات الدولة القائمة على المساواة بين الجنسين ويعكس ذلك الالتزام الذي تم في اطار هذه السياسات أو التشريعات مما حقق تقدما واسعا في تحقيق المؤشر وصولا إلى المساواة بين الجنسين

٤- على المستوى الدولي : تقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشرات التعليم المعتمدة كافة، ضمن منهجية تقرير الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٦ والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، ، حيث حصلت الدولة على المركز الأول عالمياً في أربع مؤشرات رئيسية من أصل ١٤ مؤشر.

كما حققت الإمارات العلامة الكاملة في كل من مؤشر معدل إلمام المرأة بالقراءة والكتابة ومؤشرات مشاركة المرأة في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي.